

Distr.: General
18 May 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية
المكانية على الصعيد العالمي
الدورة الثالثة عشرة
نيويورك، 2-4 آب/أغسطس 2023
البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*
استخدام المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية
المستدامة والقدرة على تحمل تغير المناخ

استخدام المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية المستدامة والقدرة على تحمل تغير المناخ

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن توجه انتباه لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي إلى التقرير الذي أعدته الأمانة بالاشتراك مع الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية التابع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والذي سيُتاح باللغة التي قُدم بها فقط في الصفحة الشبكية ذات الصلة التي تتعدها لجنة الخبراء (<http://ggim.un.org/meetings/GGIM-committee/13th-Session/>). واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالتقرير والإعراب عن آرائها بشأن الجهود المبذولة لمعالجة مسألة توافر المعلومات الجغرافية المكانية وتطبيقها في القدرة على تحمل تغير المناخ وإنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وفي قياس ورصد تحقق المبدأ الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب.

موجز التقرير

اعتمدت لجنة الخبراء في دورتها الثانية عشرة المعقودة في نيويورك في الفترة من 3 إلى 5 آب/أغسطس 2022 المقرر 107/12، الذي أيدت فيه مقرر اللجنة الإحصائية 101/53 بشأن اعتماد



خارطة الطريق الجغرافية المكانية لأهداف التنمية المستدامة كمرجع متميز وأداة اتصال لتعزيز الوعي بالمعلومات الجغرافية المكانية وغيرها من التكنولوجيات في توليد بيانات إحصائية متكاملة من الناحية الجغرافية المكانية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والسماح للدول الأعضاء بالتعلم من العديد من الأمثلة ودراسات الحالة، واتخاذ الإجراءات الرئيسية ذات الصلة بالظروف الوطنية لبلدانها. ولاحظت اللجنة التقدم العالمي المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والدعوة التي وجهها الأمين العام إلى إنقاذ الأهداف، وسلمت بالدور العاجل والتحويلي الذي يمكن أن تؤديه المعلومات الجغرافية المكانية في التغلب على العديد من الثغرات في توافر البيانات وتكاملها، وحثت الدول الأعضاء على تنفيذ الأطر العالمية للجنة الخبراء كوسيلة لتعزيز الترتيبات الوطنية للمعلومات الجغرافية المكانية، من أجل الوفاء بالأولويات الوطنية وقياس الأهداف ورصدها.

وترد في التقرير معلومات عن أنشطة الأمانة العامة والفريق العامل في إطار الجهود التي يبذلها كل منهما لتعزيز استخدام المعلومات الجغرافية المكانية، بجميع أشكالها، في تلبية الاحتياجات والمطالب المتعلقة بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وغيرها من أطر التنمية العالمية. ويقدم الفريق العامل تفاصيل عن التقدم الذي أحرزه وإنجازاته خلال فترة ما بين الدورات، وذلك أساساً من خلال الترويج لخارطة الطريق الجغرافية المكانية لأهداف التنمية المستدامة وورقة الفريق العامل المعنونة "أمثلة على تنفيذ خارطة الطريق الجغرافية المكانية لأهداف التنمية المستدامة: تصنيف أهداف التنمية المستدامة حسب الموقع الجغرافي". وقُدمت الورقة إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والخمسين، وهي تستخدم لتجميع أمثلة على كيفية تنفيذ خارطة الطريق على الصعيد الوطني لإثراء ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقياسها ورصدها وفقاً للظروف الوطنية مع تقديم توجيهات قابلة للتنفيذ، تركز على الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، بشأن كيفية تصنيف الأهداف حسب الموقع الجغرافي. وعلاوة على ذلك، يحتوي التقرير على معلومات عن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل في خطة عمله لعام 2023، بما في ذلك إعداد مذكرة توجيهية موجزة يحدد فيها الفريق العامل بشكل استراتيجي أهمية المعلومات الجغرافية المكانية حتى استعراض منتصف المدة لخطة عام 2030 وما بعده.

ويتضمن التقرير أيضاً معلومات عن كيفية قيام الأمانة العامة، بتوجيه ودعم من مكتب لجنة الخبراء، باستكشاف الأبعاد والفرص والتحديات العديدة الناشئة في مجال تسخير المعلومات الجغرافية المكانية من أجل القدرة على تحمل تغير المناخ، واقتراح توصيات للجنة للنظر فيها من أجل تعزيز دور المعلومات الجغرافية المكانية في الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى تحقيق القدرة على تحمل تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، يتضمن التقرير مناقشة تتناول الجهود التي تبذلها الأمانة العامة والتقدم المحرز لكفالة أن تظل مساهمة الدوائر المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي متوائمة مع خطة عام 2030 وغيرها من أطر التنمية العالمية. وتفيد المناقشة في تسليط الضوء على الفرص المتزايدة لتسخير المعلومات الجغرافية المكانية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتصدي للتحديات المتعلقة بالمناخ، وعدم ترك أحد خلف الركب.